موارد المؤسسة

باعتبار المؤسسة أحد الركائز الهامة والتي تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني فهي تسعى دائما للاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية وهذا يسمح لها بمواجه اهم تحديات ازدياد المنافسة وكذلك التقدم التكنولوجي الكبير لضمان بقائها في السوق واستمرارها وتعظيم قيمة المؤسسة

1- تعريف الموارد

يقصد بالمورد بصفة عامة كل ما يستخدم في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع. أما الموارد الاقتصادية فهي الموارد التي تتمتع بندرة نسبية ولذلك فإن المورد الاقتصادي يتميز بأن عليه طلب وهذا الطلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي يدخل في انتاجها.

ويرتفع سعر المورد الاقتصادي مع زيادة الطلب عليه ويتجدد الطلب على المورد الاقتصادي مع زيادة المنافع التي يمكن أن تنشأ من استخدامه، بالإضافة إلى أنه يطلق عليها العملية الإنتاجية. كما توجد موارد ملموسة وموارد غير ملموسة، فالموارد الملموسة هي الموارد التي لها كيان مادي ملموس ولذلك فكل الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة والموارد المصنعة والموارد البشرية تعتبر موارد ملموسة. أما الموارد الغير ملموسة فهي التي ليس لها كيان مادي ملموس إلا أن لها تأثير واضح على النشاط الإنتاجي في الدولة.

2- تقسيمات الموارد

تقسم الموارد الى أربعة اقسام أساسية هي:

أ- الموارد الطبيعية والموارد المصنعة

يقصد بالموارد الطبيعية الأرض بمعناها الواسع و التي تشمل سطح الأرض وما عليها وما في باطنها وهي موارد من صنع الخالق سبحانه وتعالى وليس للإنسان أي تدخل في توزيعها بين المناطق المختلفة و يتدخل الانسان فقط في الكشف عن هذه الموارد في الأوقات المناسبة لاستغلالها ولذلك فان رصيد الموارد الطبيعية ثابت ومنفعة الانسان منها متجددة بقدر ما يتم اكتشافه وقدرته على استغلالها فقد تحول الظروف الجغرافية او العوامل السياسية و الدينية

دون الاستفادة من هذه الموارد كما هو الحال في السودان فرغم توفر مساحات واسعة صالحة للزراعة الا انها غير مستغلة بسبب صعوبة وسائل النقل و المواصلات التي تحول دون نقل الحاصلات الزراعية الى أماكن تسويقها ومن ثم تقلل الحافز على استخدام الأراضي الزراعية.

اما الموارد المصنعة فهي الموارد التي تم صنعها عن طريق العنصر البشري من خلال ما وهبه الله من فكر وعلم لتساهم في استغلال الموارد الطبيعية وتزيد قدرته على الإنتاج. ويطلق على الموارد المصنعة راس المال سواء كان راس مال انتاجي او راس مال اجتماعي .ويشمل راس المال بهذا المفهوم المعدات والآلات والانشاءات والطرق البرية والملحية والسكك الحديدية وشبكات المياه والصرف الصحي

ب- الموارد البشرية

العنصر البشري هو وسيلة للإنتاج واداة للاستهلاك في نفس الوقت ويوضح ذلك مدى الأهمية التي تحتلها الموارد البشرية كمورد اقتصادي من بين الموارد الاقتصادية المتاحة ويطلق على الموارد البشرية "القوة العاملة" وتحدد أهمية الموارد البشرية بعدد العمال ودرجة المهارة المتوفرة لديها. والمستوى التعليمي والمعرفة التكنولوجية المتاحة للقوة العاملة في المجتمع فكلما زاد مستوى التعليم والتدريب والمعرفة التكنولوجية المتاحة للقوة العاملة كلما زادت درجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي وزادت قدرة المجتمع على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع بل انها تعوض كثير من المجتمعات الفقيرة من مواردها الطبيعية عن نقص هذه الموارد فالطاقة البشرية الهائلة المتوفرة في اليابان وارتفاع قدرتها الإنتاجية وارتفاع درجة مهارتها مقارنة بالعنصر البشري في الدول الأخرى ساعد على زيادة الإنتاج الياباني وارتفاع مستوى جودته وعوضها عن الفقر النسبي في الموارد الطبيعية

ت- الموارد المتجددة والموارد غير المتجددة

يمكن تقسيم الموارد الطبيعية الى موارد متجددة وموارد غير متجددة.

الموارد غير المتجددة هي التي يكون رصيدها في الطبيعة ثابت ولذلك يتناقص هذا الرصيد مع زيادة عمليات الاستخدام او الاستخراج منها فعلى سبيل المثال نجد ان احتياطات البترول ثابتة في الطبيعة ولذلك فان الاحتياطي المتوفر في الابار، وحقيقة الامر فان هذا الوضع لا يتعارض مع إمكانية زيادة الاحتياطات العالمية من البترول مع

زيادة عمليات البحث والتنقيب واكتشاف الابار الجديدة. الا ان الكميات المتاحة على مستوى العالم سواء التي تم اكتشافها او لم يتم الكشف عنها تعتبر كميات محدودة وغير متجددة ولذلك فان زيادة الاستخدام يترتب عليه نقص الكميات المتاحة منها على مستوى العالم ومن ثم تكون معرضة للنفاذ إذا لم يتم اكتشاف كميات جديدة منها تعوض المستخدم منها وتساعد على المحافظة على الرصيد.

اما الموارد المتجددة فهي موارد طبيعية يتزايد الرصيد المتاح منها نتيجة للنمو الطبيعي مثل الغابات والثروة السمكية والثروة الحيوانية وإذا كانت هذه الموارد تتميز بالنمو الطبيعي الا انه لا يفهم من ذلك انها غير معرضة للنفاذ فاستمرار استخدام الموارد المتجددة قد يؤدي الى تعرضها للنفاذ إذا كان معدل السحب منها يفوق معدل التجدد.

ث- الموارد الملموسة وغير الملموسة

الموارد الملموسة هي الموارد التي لها كيان مادي ملموس ولذلك فكل الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة او غير متجددة والموارد المصنعة والموارد البشرية تعتبر موارد ملموسة .اما الموارد غير الملموسة : فهي الموارد التي ليس لها كيان مادي ملموس الا ان لها تأثير واضح على النشاط الإنتاجي في الدولة مثل الموقع الجغرافي و المناخ العام السائد في الدولة مثل درجة الديمقراطية ودرجة الأمان التي يتمتع بها الافراد ورؤوس الأموال ودرجة الاستقرار السياسي فكل هذه العوامل لها تأثير واضح على النشاط الإنتاجي ومستويات الدخول في داخل الدولة فعلى سبيل المثال نجد ان الموقع الجغرافي المتميز لمصر وحضارتها العريقة أدى الى ازدهار النشاط السياسي بها ومن ثم كان له تأثير واضح على زيادة حصيلة النقد الأجنبي وتمويل عمليات التنمية في مصر .كذلك فان الاستقرار السياحي والمناخ الملائم للاستثمار الأجنبي في العديد من الدول الأوروبية ساعد على زيادة مستويات الإنتاج والدخول في هذه الدول.

3- <u>خصائص الموارد الاقتصادية في المؤسسة:</u>

أ-القيمة :يجب أن يكون للمورد قيمة وذلك حتى يسمح بانتهاز الفرص وتجنب التهديدات، كما أنه يسهل على المؤسسة الدخول إلى أسواق مختلفة، ويسهم بطريقة معتبرة في تعظيم قيمة المنتج النهائي في نظر الزبون.

ب-الندرة :يجب أن يتميز المورد أو الكفاءة بالندرة، بمعنى يمكن لعدد محدود جدا من المؤسسات الحصول على ذلك المورد أو تلك الكفاءة حتى لا تتمكن المؤسسات المنافسة من نقلها.

ج-التقليد: يجب أن يكون المورد صعب التقليد وهذا لمنع المنافسين من اكتسابه، وتكمن هذه الصعوبة نتيجة للأسباب التالية:

- تمتلك المؤسسة موردا متعلقا بظرف تاريخي نادر، في هذه الحالة يصعب على المنافسين تقليده.

-العلاقة ما بين موارد المؤسسة والميزة التنافسية المحققة غير واضحة الأسباب، وغير مفهومة. ويتمثل هذا الغموض في الالتباس أو عدم معرفة بدقة ما إذا كان هذا المورد أو ذاك وراء الميزة التنافسية المحققة، مم آ يشكل حاجزا أمام فهم طبيعة العلاقة وبالتالي أمام التقليد.

-الموارد التي سمحت للمؤسسة بتحقيق الميزة التنافسية معقدة اجتماعيا مثلا العلاقات ما بين الأفراد، سمعة المنظمة هي ظواهر اجتماعية يصعب تقليدها.

ج-عدم الإحلال: بمعنى يجب الا تكون هناك موارد أو كفاءات بديلة سهلة المنال، حتى تحافظ الموارد أو الكفاءات على قيمتها ولا يتسنى للمنافس نقلها.

ح-الحيازة: على المؤسسة تنظيم إجراءاتها وهيكلتها للحصول على القيمة الكامنة لمواردها عند تحقيق الميزة التنافسية، بمعنى أن يكون للمؤسسة القدرة التنظيمية والإدارية على استغلال فعال للموارد والكفاءات.

خ-طول الأجل: والمقصود بذلك هل بإمكان المورد أو الكفاءة أن يساهم في استمرار الميزة التنافسية لفترة طويلة نسبيا. وتعتبر الكفاءات أكثر قدرة على الاستدامة مقارنة بالموارد، ففي حالة بطلان مورد ما فإن هذا الأخير قد يستبدل بمورد جديد، الشيء الذي يسمح بإطالة حياة الكفاءة. إن مدة حياة الموارد تتوقف على عدة عوامل كدورة حياة الإبداع التكنولوجي، درجة تردد مدخلات جديدة في النشاط... ومع هذا يرى أن بعض الموارد والكفاءات مدة حياتها غير محدودة، وتزداد قيمتها كلما ازداد استعمالها.

4- نظرية الموارد

نظرية الموارد، التي ظهرت في الثمانينات، تركز على استخدام الموارد الملموسة وغير الملموسة للمؤسسات للتغلب على التحديات العالمية. تعطي النظرية أهمية كبرى للعوامل الداخلية للمؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية،

مؤكدة أن الخصائص الداخلية للمؤسسة هي المصدر الأساسي لهذه الميزة، وليس هيكل الصناعة أو السوق الخارجي. وفقًا لهذه النظرية، الفروق في الأداء بين المؤسسات تعود إلى جودة الموارد التي تمتلكها وكيفية التنسيق بينها.

وفقًا لمؤسس المقاربة المبنية على الموارد، ويرنر فيلت، تشمل موارد المؤسسة كل الأصول المنظورة وغير المنظورة، أي الملموسة وغير الملموسة، التي ترتبط بأنشطة المؤسسة خلال فترة زمنية محددة. هذا يعني أنه بالإضافة إلى الأصول الملموسة مثل الموارد المادية، المالية، والبشرية، هناك أيضًا أصول غير ملموسة مثل سمعة المؤسسة، العلامة التجارية، الشبكات التنظيمية، الميزات، المعلومات، والمعرفة .هذه الأصول غير الملموسة تُعتبر حيوية لأنها تمكّن المؤسسة من تصميم وتنفيذ استراتيجيات تعزز كفاءتها وفعاليتها.

كما يرى جاي بارني أن موارد المؤسسة تشمل كل الأصول والقدرات، بما في ذلك العمليات التنظيمية والخصائص المتعلقة بالمؤسسة، والمعلومات والمعرفة. هذه الموارد تمكن المؤسسة من التحكم فيها والسيطرة عليها، وتمكنها أيضًا من وضع وتنفيذ استراتيجيات تساعدها في تحسين أدائها وتطوير نشاطها.

أ- الإطار الفكري للمقاربة المبنية على الموارد

هناك منظوران لهذه المقاربة:

المنظور الأول: المنظور التقليدي يعتمد هذا المنظور على نموذج القوى الخمس لبورتر، والذي يركز على الأداء المرتبط بالهيكل الاقتصادي للصناعة. يتناول هذا المنظور تأثير قوة سوق المؤسسة وقدرتها على رفع الأسعار فوق مستوى التنافس. إذا كان هناك قيود على الدخول إلى السوق في صناعة معينة، فقد تستمر الاختلافات في الأداء بين المؤسسات، وقد تحقق بعضها ميزة تنافسية.

المنظور الثاني: المقاربة المبنية على الموارد ظهر هذا المنظور في التسعينات كعنصر أساسي في النقاش حول مصادر الميزة التنافسية. يعتمد على فكرة أن الميزة التنافسية المستدامة تأتي من الموارد المتميزة للمؤسسة التي تمنحها التفرد عن منافسيها. تُعتبر المؤسسة حزمة من الموارد المتخصصة التي تتطور لتخلق موقعًا سوقيًا متميزًا. تركز هذه المقاربة على الخيارات الاستراتيجية والموارد الداخلية لتحقيق الميزة التنافسية بدلاً من التركيز على خصائص البيئة الصناعية.

بهذا فإن رؤية نظرية الموارد تتجه نحو قدرة المؤسسة على توفير الموارد وتطويرها بشكل يسمح بتفسير الاختلافات الملاحظة في الأداء، فهي تعتبر المؤسسة على أنها مجموعات مختلفة من الأصول الملموسة كالموارد المادية المالية، الخ) وغير الملموسة كالكفاءات التنظيمية المعرفة ... الخ)، وبهذا لا يمكن للمؤسسة أن تكون مماثلة لغيرها في الأصول ولا تستطيع تحديد مدى فعالية وكفاءة كل مؤسسة في تنفيذ أنشطتها.

ب- **خصائص الموارد التي تحقق الميزة التنافسية**:

حسب النظرية المبنية على الموارد يجب أن يستوفي المورد عدة شروط وهي:

1. الندرة :يجب أن يكون المورد نادرًا وغير متاح بسهولة للمنافسين.
2. القيمية :يجب أن يكون المورد ذا قيمة، يساهم في تعظيم قيمة المنتجات ويسمح بانتهاز الفرص وتجنب التهديدات.
3. صعوبة التقليد :يجب أن يكون المورد صعب التقليد لضمان عدم تمكن المنافسين من نسخه أو اكتسابه.
4. عدم وجود بدائل :يجب ألا يكون هناك بدائل متاحة للمورد للحفاظ على قيمته.
5. مدى الحياة :يجب أن يكون للمورد عمر طويل أو قابلية للتجديد لضمان استمرارية الكفاءة التي يسهم بها.
6. الحيازة والتنظيم :يجب أن تكون للمؤسسة القدرة على تنظيم وهيكلة إجراءاتها لاستغلال المورد بشكل فعال والحفاظ على القيمة المضافة.

هذه الشروط تضمن أن الموارد تسهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسة.